جـــامـــعـــة مدينة السادات
كليـــــــة التـــــــــربية
قســـــم التـــــــــربية

تصورٌ مقترحٌ للتغلب على معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية فى التعليم الأساسي بمحافظات جنوب الصعيد فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان

رسالة مقدمة **لاستكمال متطلبات نيل درجة الدكتوراه فى فلسفة التربية**
(تخصص أصول التربية)

الباحث / مُحَمَّد على عَبَّادِي عبدالله

إشراف

أ. د/ مصطفى محمد رجب
أستاذ أصول التربية المتفرغ – العميد الأسبق
كلية التربية - جامعة سوهاج

أ.م.د/ زهير السعيد حجازي
أستاذ أصول التربية المتفرغ -
كلية التربية - جامعة مدينة السادات

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م

مقدمة:

يُعَدُّ التعليم الأساسي القاعدة العريضة التي تنطلق منها المنظومة التعليمية نحو تحقيق أهدافها في بناء مجتمع قادر علي تلبية احتياجات عصر التفجر المعرفي والازدهار المعلوماتي في إطار التوجه العالمي نحو التعليم باعتباره هدفا أساسيا في تحقيق التنمية بالنسبة للفرد والمجتمع علي حد سواء.

ولقد شهد المجتمع المصري في العصر الحديث عدة ثورات وضعت نصب أعينها التعليم باعتباره حقا لجميع المواطنين انطلاقا من مبدأ تكافؤ الفرص، وهو مبدأ دعت إليه ثورة ١٩٥٢م، ثم ثورتا الشعب المصري في عامي٢٠١١م،٢٠١٤م، إذ نص الدستور في المادة(١٩)علي أن " التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ علي الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية " [١].

" ومن ثم تعد الأولوية في التعليم الأساسي هدفا في التنمية يمكن تحقيقه من الناحية الأخلاقية "بالحق في التعليم "واجتماعيا" بالمساواة في الفرص "واقتصاديا" باعلي معدل عائد في الاستثمار" [٢].

لذا فإن الحق في التعليم والمساواة في الفرص هما فرع من فروع العدالة الاجتماعية التي يعتبرها الباحث هدفا ووسيلة في الوقت نفسه، فالعدالة الاجتماعية وسيلة لتعميم التعليم وتطويره، وهي في الوقت ذاته هدف يسعي النظام التعليمي الي تحقيقه والوصول إليه في سبيل إقامة تنمية عامة وشاملة ومستدامة.

ولما كان جوهر المواطنة يتمثل في الوعي بالحقوق والواجبات فان " التمايز في فرص التعليم أو نوعيته علي أسس خارج منطقة القدرة علي التعليم والتعلم يشير الي خلل في مفهوم العدالة الاجتماعية " [٣].

" ولقد ظل التعليم في مصر اشتراكيا رغم تحولات النظام المصري بعد حرب أكتوبر إلي النظام الرأسمالي الطفيلي، فانفتح نظام التعليم علي هذا النظام الطفيلي، وأطلق العنان لرأس المال الخاص كي يستغرق النظام التعليمي الخاص، مع الابقاء علي النظام التعليمي الحكومي في وجود واجهة ديموقراطية لا يمكن وصفها الا

([١])جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، دستور ٢٠١٤م، ص١١.

([٢])سيسيليا براسلافكي، التعليم الأساسي في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: زينب النجار، **مجلة مستقبليات**، ع١٧، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، مارس ٢٠٠١م، ص ص ٣،٤.

([٣])حامد عمار، **في التوظيف الاجتماعي للتعليم، سلسلة دراسات في التربية والثقافة والعلوم**، ط٢، القاهرة: مكتبة الدار العربية،١٩٩٧،ص٧٨.

باعتبارها كمينا طبقيا يكرس ما عبر عنه "كارل مانهايم" بقوله " بقدر ما نجد في العالم جوعا وسط وفرة اقتصادية، فإننا نجد بربرية وسط وفرة تربوية " [١].

إن المناداة بالعدالة الاجتماعية واعتبارها مطلبا مهما من مطالب الشعوب يجعلها أحد الملفات المهمة التي يجب أن تحتل أولوية كبري في جدول الحكومات، وأن تتحول من مجرد الممارسة النظرية الي الممارسة الفعلية علي أرض الواقع.

والعدالة التعليمية جانب رئيس من جوانب العدالة الاجتماعية، وهو جانب يجب تحقيقه في سبيل تطوير المجتمع وتحقيق نهضة شاملة في ضوء ما يشهده الواقع التعليمي من تدنٍ للخدمات والمخرجات.

" ولذلك يعتبر افتقاد العدالة التعليمية من" أهم التجاوزات التي يتمتع بها النظام التعليمي كما وكيفا" [٢] ، ولعل هذا يفرض علينا إعادة النظر فى واقعنا التعليمى لمواجهة هذا المعوقات التى تحول دون تحقيق مبدأ التكافؤ فى فرص التعليم فى إطار فهم عام وشامل لفلسفة العدالة الاجتماعية وأهدافها .

وحتى لا تصبح الجهود المبذولة فى سبيل الإصلاح التعليمى هباء منثورا فإنه يتعين على واضعى السياسة التعليمية النظرة الجادة للأخذ بمفهوم التكافؤ وتفعيله على المستوى التعليمى العام ، وضمان تطبيقه فى جميع المراحل التعليمية ، وبصفة خاصة فى حلقتى التعليم الأساسي التى تنطلق من خلالهما عمليات التطوير والتحديث ، وذلك عملا برؤية مصر ٢٠٣٠ م .

" وإذا كان أي تطوير أو تحديث في المجتمع لابد له أن ينعكس علي مختلف المؤسسات الاجتماعية بحيث تتطور هذه المؤسسات بالدرجة التي تجعلها قادرة علي مواكبة هذا التطوير، ومن ثم تصبح قادرة علي المشاركة في الإبداع بمعدلاته وتضخيمها، فان تطوير التعليم الإلزامي الأساسي وتحديثه يعد أحد الحلول المنطقية لخروجه من أزمته وفي نفس الوقت لمواجهة التحديات المستقبلية المختلفة، وذلك لأنه هو السلاح الفعال الذي يستطيع عن طريقه أي مجتمع أن يواجه مختلف التحديات مهما كانت طبيعتها " [٣].

وعلي هذا الأساس فإن الباحث يعتبر التعليم والعدالة الاجتماعية وجهين لعملة واحدة، فالعدالة الاجتماعية تتضمن توفير تعليم عام ومجاني لجميع المواطنين بغض النظر عن اعتبارات الجنس أو العرق أو الطبقة

([١])عصام الدين هلال، العدالة التعليمية في مصر في نهاية القرن العشرين: التجاوزات والأمل، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق،مج٢،٢٠٠٩م، ص٧.

([٢])**المرجع السابق نفسه**، ص٨.

([٣])عفاف محمد زهو وآخرون، **فلسفة التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق**، بنها: دار أيوب للنشر،٢٠٠١م، ص١٦١.

الاجتماعية أو المستوي الاقتصادي أو الموقع الجغرافي، انطلاقا من مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع بلا استثناء.

كما أن التعليم الذي لا يقوم علي التمايز في نوعية الفرص المتاحة يسهم في تحقيق المواطنة الفاعلة التي تعد جوهر العدالة الاجتماعية من حيث المساواة في الحقوق والالتزام بالواجبات.

وأساس فكرة حقوق الإنسان أن لكل فرد فى المجتمع حقوقا مكفولة بحكم آدميته، وليس لأحد أن ينال منها، ومن أهم هذه الحقوق الحق فى التعليم الذى يلبى احتياجاته ومطالبه، وإعداده ليكون إنسانا صالحا وفاعلا فى المجتمع الذى يعيش فيه.

ولقد كانت المواثيق العالمية على وعى تام بقضية التعليم والحق الطبيعي للإنسان فيها، إذ نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فى المادة (٢٦) على أن: لكل شخص حق فى التعليم، ويجب أن يوفر مجانا، ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا، ويجب أن يستلزم التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية[١].

وقد نص الميثاق الإفريقي المادة (١٧) على أن: حق التعليم مكفول للجميع، وأن لكل فرد حق الاشتراك بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع[٢].

وعلى المستوى العربى فقد كانت جامعة الدول العربية على وعى تام بإعداد مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان، ومن ثم جاء مشروع الميثاق العربى لحقوق الإنسان الذى اهتم بقضية التعليم، حيث نص فى مادته (٢٦) على أن:" التعليم حق لكل مواطن، على أن يكون الابتدائي منه كحد أدنى إلزاميا وبالمجان، وأن يكون كل من التعليم الثانوي والجامعي ميسورا للجميع " . [٣].

ومن ثم تحاول هذه الدراسة التعرف إلي العلاقة الجدلية بين التعليم _ باعتباره حقا أصيلا من حقوق الإنسان _ والعدالة الاجتماعية، في سبيل التغلب علي معوقات تطبيق العدالة التعليمية في التعليم الأساسي وعلي نحو أكثر تحديدا في محافظات الصعيد لما يشهده الصعيد من واقع تعليمي بائس، وخدمة تعليمية لا تتناسب بحال من الأحوال مع متطلبات العدالة الاجتماعية فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان، وما تنشده من أجل تقديم خدمة تعليمية علي مستوي عال.

---

(١) الأمم المتحدة، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، ديسمبر ١٩٤٨م .

(٢) على سليمان فضل الله، **ماهية الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: بحث فى حقوق الإنسان**، المجلد الثاني، إعداد: محمود بسيوني وآخرين، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦، ص ٣٨٥ .

(٣) جامعة الدول العربية ، الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، اعتمد بالقمة العربية السادسة عشر بتونس ، ٢٣ مايو ٢٠٠٤م.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيس الآتي:-

ما معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي بمحافظات جنوب الصعيد فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

١. ما البنية المفاهيمية للعدالة الاجتماعية؟ وما أبعادها ومستوياتها؟
٢. ما الحقوق التعليمية التى أقرتها المواثيق والتشريعات على الصعيدين : العالمى والمحلى ؟
٣. ما واقع الخدمات التعليمية فى جنوب الصعيد ؟
٤. ما المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية فى التعليم الأساي بجنوب الصعيد فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان؟
٥. كيف يمكن التغلب علي معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي بمحافظات الصعيد فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان؟

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة الحالية أهميتها من:

١. تناول قضية مهمة من قضايا المجتمع المصري في العصر الحديث وموافقتها لما نادي به المشرع في الدستور من ضرورة تقديم تعليم مجاني لجميع المواطنين واعتباره الزاميا حتي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها.
٢. تعد هذه الدراسة امتدادا لما نادي به التربويون العرب في مؤتمراتهم من ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، وما سوف يعود علي المجتمع إثر هذا التحقيق[١].
٣. مساعدة صانعي القرار وواضعي السياسة التعليمية في حل المشكلات التي من شأنها عدم تحقق العدالة التعليمية، وذلك من خلال التصور المقترح الذي سوف تقدمه الدراسة في التغلب علي معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية.
٤. تأتى هذه الدراسة تأكيدا لما نادت به المواثيق العالمية والمحلية فى الحق فى التعليم باعتباره حقا أساسيا ينبغي أن يكون مكفولا لكل إنسان.

---

(١) المؤتمر العلمي العربي التاسع، التعليم والعدالة الاجتماعية، جامعة سوهاج من ٢٥-٢٦ابريل٢٠١٥م، **مجلة الثقافة والتنمية**، ع٩١.

٥. تنبيه المسئولين إلي ضرورة بذل الجهود في الوقوف علي الواقع الحقيقي للتعليم في الصعيد، والخروج به من دائرة التهميش الي دائرة الاهتمام، وأهمية الاستثمار في التعليم.
٦. تقديم بنية مفاهيمية للعدالة الاجتماعية توضح أبعادها ومستوياتها وجذورها التاريخية.

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلي:

١. التعرف إلي البنية المفاهيمية للعدالة الاجتماعية وأبعادها ومستوياتها.
٢. التعرف إلى الحقوق التعليمية المتضمنة فى المواثيق الدولية والتشريعات المحلية .
٣. التعرف الي واقع جغرافية الخدمات التعليمية في محافظات جنوب الصعيد.
٤. التعرف إلي معوقات تحقيقها في التعليم في محافظات جنوب الصعيد فى ضوء مبادئ حقوق الإنسان المحلية والعالمية.
٥. تقديم تصور مقترح للتغلب علي معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية وتطبيق العدالة التعليمية في المحافظات عينة الدراسة.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المضمون لتحليل النصوص الدستورية والتشريعات المحلية والبيانات والإحصاءات الصادرة عن الجهات الرسمية التعليمية، لبيان ما تضمنته من لوائح منظمة وبنود حقوقية تضمن الحق فى التعليم ، كما استخدم الباحث المنهج التاريخي فى تتبع تطور الحق فى التعليم على مدار التاريخ المصرى الحديث .

حدود الدراسة: تنحصر الدراسة في الحدود الآتية:

- حدود جغرافية: تقتصر الدراسة الحالية علي تناول ثلاث محافظات من محافظات جنوب الصعيد هي (محافظة سوهاج _ محافظة قنا _ محافظة الأقصر)
- حدود زمانية : تناولت الدراسة الواقع التعليمي بعينة الدراسة في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٤م – ٢٠١٨ م .
- حدود موضوعية : تقتصر الدراسة علي تناول البنية المفاهيمية للعدالة الاجتماعية وأبعادها ومستوياتها وركائزها، والحقوق التعليمية المتضمنة فى المواثيق الدولية والتشريعات المحلية ، ثم تحديد المعوقات الخاصة بتطبيق العدالة الاجتماعية في محافظات جنوب صعيد مصر من خلال واقع النظام التعليمى فى جنوب الصعيد ، وذلك من أجل الوصول إلي تصور مقترح للتغلب عليها.

مصطلحات الدراسة:

١) العدالة الاجتماعية: Social justice

تباينت تعريفات العدالة الاجتماعية من حيث اللفظ لكنها اتفقت من حيث المعني، وقد خلص الباحث إلي تعريف العدالة الاجتماعية بأنها "قيمة إنسانية جوهرها تحقيق تكافؤ الفرص أمام المواطنين في شتي المجالات بما يكفل إشباع الحاجات ودعم القدرات والاستعدادات بما يحافظ علي كرامة الإنسان، وينمي شخصيته دون النظر إلي أية اعتبارات طبقية أو اجتماعية أو اقتصادية ضمانا للترابط بين طبقات المجتمع في إطار المواطنة والإنسانية.

٢) التعليم الأساسي: Basic Education

هو ذلك التعليم الذى تلتزم الدولة بتوفيره لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم، ويُلزَم أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسع سنوات دراسية (ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية)، يُزوَّد الفرد خلالها بالمهارات الأساسية والمعلومات والاتجاهات التي تمكنه من النمو الشامل المستمر، وتعده للتعامل مع غيره، والتفاعل الناجح مع بيئته.

٣) جنوب الصعيد: Upper EGYPT

إقليم مصري يشمل خمس محافظات هي: محافظة سوهاج–محافظة قنا–محافظة الأقصر–محافظة أسوان – محافظة البحر الأحمر.

الدراسات السابقة (*):

١) الدراسات العربية

دراسة حسن سلطان وكايد سلامة (٢٠١٨م) المعنونة بـ : دور الإدارة المدرسية فى تحقيق العدالة الاجتماعية لطلبة مدارس المرحلة الأساسية الحكومية فى محافظة المفرق من وجهة نظر المعلمين .([١])

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الإدارة المدرسية فى تحقيق العدالة الاجتماعية لطلبة مدارس المرحلة الأساسية الحكومية فى محافظة المفرق الأردنية ،وأظهرت نتائج الدراسة أن دور الإدارة المدرسية فى تحقيق العدالة الاجتماعية كان مرتفعاً للمتوسطات الدراسية لجميع أبعاد الدراسة باستثناء بعد الإنصاف والمساواة كان متوسطاً ، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدور الإدارة المدرسية فى تحقيق

[١] - حسن سلطان وكايد سلامة ، دور الإدارة المدرسية فى تحقيق العدالة الاجتماعية لطلبة مدارس المرحلة الأساسية الحكومية فى محافظة المفرق من وجهة نظر المعلمين ، مجلة دراسات تربوية ، الجامعة الإسلامية بغزة ، م ج ٢٦ ، ع ٤ ، يوليو ٢٠١٨ م .

العدالة الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس ، بينما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدور الإدارة المدرسية فى تحقيق العدالة الاجتماعية تعزى لمتغيرى الخبرة والمؤهل العلمى .

١- دراسة عمر محمد محمد مرسي (٢٠١٧) وعنوانها " دور السياسة التعليمية بمصر فى تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٦ م دراسة تحليلية . ([1])

استهدفت هذه الدراسة تعرف مدى تحقيق القرارات الوزارية لوزارة التربية والتعليم فى مصر لمبدأ تكافؤ الفرص لطلاب التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ٢٠١١ / ٢٠١٦ م واستقدمت المنهج الوصفى التحليلى لتحليل تلك القرارات الوزارية وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل القرارات الوزارية موضع التحليل وتعديلها بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، والتأكيد على المشاركة المجتمعية عند صنع السياسة التعليمية ، ضرورة استناد السياسة التعليمية إلى فلسفة اجتماعية تعبر عن نفسها وأن ترتبط هذه السياسة مع الظروف المجتمعية التى تحيط بالعملية التعليمية .

١. دراسة حسام محمد خضر ٢٠١٥م المعنونة بـ : نحو آلية إجرائية مفتوحة لتعزيز القدرة المؤسسية للمدارس كمدخل لتحقيق العدالة المجتمعية [٢].

وقد هدفت هذه الدراسة إلي التعريف بقضية العدالة المجتمعية وأطرها في مجال التعليم، والتعريف بمراحل العدالة الاجتماعية في تاريخ التعليم النظامي في مصر منذ عصر محمد علي حتي عام٢٠١٥م، وقام الباحث بعرض بعض النماذج الأجنبية في مجال تحقيق عدالة مجتمعية في المؤسسات التعليمية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي خلصت من خلاله إلي تقديم رؤية مفتوحة لتعزيز القدرة المؤسسية للمدارس كمدخل لتحقيق العدالة المجتمعية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القدرة المؤسسية فى مدارسنا عاجزة عن استيعاب المفاهيم والأطر التى تسعى الدولة إلى تحقيقها ، ليس فقط لقلة الموارد المادية وإنما أيضا لندرة الكوادر المؤهلة والعجز البين على حشد مشاركة مجتمعية إيجابية تجعل من التعليم محورا أساسيا لتحقيق العدالة المجتمعية .

٢) الدراسات الأجنبية:

---

*- تم ترتيب الدراسات السابقة من الأحدث إلى الأقدم .

١ -عمر محمد محمد مرسي ، دور السياسة التعليمية بمصر فى تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٦ م ، دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، م ج ٢٣ ، ع ٨ ، أكتوبر ٢٠١٧ م .

([2])حسام محمد خضر، نحو آلية إجرائية مفتوحة لتعزيز القدرة المؤسسية للمدارس كمدخل لتحقيق العدالة المجتمعية، مجلة الثقافة والتنمية، ع ٩١، **مرجع سابق**، ص ص٣٧٧-٤١٨.

١- دراسة أوكادا أكتيو (٢٠١٧ م) . ([1])

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى تحقيق تكافؤ الفرص فى المؤسسات التعليمية اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

- أن مبدأ تكافؤ الفرص فى اليابان طبق بشكل حقيقى بعد عام ١٩٤٥ م ، وبينت الدراسة الجهود الإصلاحية للسياسة التعليمية فى سبيل تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب ذوى الخلفيات الأسرية المتباينة ، كما كشفت الدراسة أن غياب مبدأ تكافؤ الفرص أدى إلى وجود خلل كبير فى المجتمع اليابانى فى فترة من الفترات ، لا سيما فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية .

٢- دراسة كارمن مورينو ٢٠١٦ م .([2])

وقد استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع تكافؤ الفرص فى مدارس ألبرتا لا سيما مع ذوى الاحتياجات الخاصة ، كما استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى القوانين والتشريعات التى أبرمت لضمان حق ذوى الاحتياجات الخاصة فى الحصول على الفرصة الكاملة للتعليم ، بما يؤهلهم للالتحاق بسوق العمل ، وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بمبدأ تكافؤ الفرص لجميع الطلاب عامة ، وذوى الاحتياجات الخاصة بصفة خاصة ، وأكدت نتائج هذه الدراسة ضرورة العمل كحق لهذه الفئة من أجل تمكينهم من المشاركة المجتمعية وتحقيق الاستقلال الذاتى ..

٣- دراسة فردريك أوتين ٢٠١٥ ([3])

ولقد استهدفت هذه الدراسة الكشف عن المعتقدات السائدة لدى منسوبى المؤسسات التعليمية الأمريكية من أجل الوصول إلى أساليب تقييم معيارية لتحقيق المساواة الاجتماعية فى العملية التعليمية ، وأكدت الدراسة أن مبدأ العدالة يقتضى وصول جميع الطلاب إلى مستوى مماثل فى التعليم .

[1] - Okada Akito , Education refer and Equal opportunity in Japan , journal of international comparative Education (JICE) ,2017 .

[2] - Carmen B.Moreno , Employ ability and Disability : View Challenges towards Equal opportunities social and Behavioral science , vol , 41 , March 2016 .

[3] - Frederique Autin and others , social justice in Education al instiation predicts support for (non) Equality Asswsment practices , vol 6 , The Journal frontiers in psychology , 4 June 2015 .

وكشفت نتائج الدراسة أن تطور المؤسسات التعليمية الحديثة يرجع بصورة أساسية إلى معيار الجدارة الذى يتم من خلاله توزيع النتائج المرغوبة وفق هذا الأساس ، وهذا يرجع وفق هذا المنطق إلى رغبة المؤسسات التعليمية فى الحفاظ على الأداء المؤسسى

المحور الأول : البنية المفاهيمية للعدالة الاجتماعية

إن مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم المعقدة التي لا يمكن الوصول إلى تعريف متفق عليه حولها، ولعل ذلك يرجع إلى ارتباط هذا المفهوم بمعتقدات الفرد وآرائه وقيمه.

فتعريف العدالة الاجتماعية، وأفضل السبل لتحقيقها غالباً ما يكون موضوعاً مثيراً للجدل بشكل كبير، حيث " إن الجذور المفاهيمية للعدالة الاجتماعية تتغير باستمرار، لأن المفهوم فى حد ذاته هو ثمرة لنظام قيمي وثقافي متغير " (١).

وقد وضع "ميركل" عدداً من الأبعاد لقياس بناء العدالة الاجتماعية تتمثل فى : " منع الفقر، والحصول على التعليم، إدارة سوق العمل، التماسك الاجتماعي وعدم التمييز، والصحة، والعدالة بين الأجيال " (٢).

فالعدالة كما أشار إليها "جون رولز فى نظريته هى " الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هى الحقيقة للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة فإنه لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة " (٣).

بينما أشار جونز إليها بوصفها: (تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع)(٤)، ويرى "توب أوريك ": أن العدالة الاجتماعية يمكن النظر إليها على أنها ممارسة، وأن الهدف منها هو المشاركة الكاملة والمتساوية لجميع فئات المجتمع بقصد تلبية احتياجاتهم " .(٥).

---

(1) OCED, Social Justice In The OECD – How Do The Member States Compare? Sustalnable goverance indicators 2011, p. 11.

(٢) Obc. P13.

(٣) جون رولز، **نظرية فى العدالة**، ترجمة: ليلى الطويل، دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١١، ص٣٠.

(4)Gonzalez, L. , Mathematics Teachers As Agent Of Chang Exploring Teacher Identy And Social justice Through Acommunity, Journal of Urban Mathematics Education, vol 1, 2009/7/24.p 35

(5) Toporek, R. L, Hand book for social justice in counseling physchology, New York, Teachers College press, 2006, p.38 .

ويرى "ميللر" أن مبدأ العدالة الاجتماعية يرتبط بتوزيع المزايا والعيوب فى المجتمع، متضمناً مؤسسات السلطة، والامتيازات داخل المجتمع، ويشمل ذلك الأموال، والممتلكات، وفرص العمل، والتعليم، والرعاية الطبية، ورعاية المسنين، والأمن الشخصي، والإسكان، والنقل فى كل من القطاعين: العام والخاص" [١].

ويرى "ماير" أن العدالة الاجتماعية يمكن اعتبارها موقفاً أخلاقياً يمكن أن يكون فضيلة من جانب، ومن جانب آخر يمكن اعتبارها مبدأ عاماً ومقياساً للحكم على معايير القانون " [٢].

فالعدالة الاجتماعية هى الحق فى تكافؤ الفرص، ومنع الاستغلال، وتقدير عمل الفرد تقديراً صحيحاً ، وإشباع حاجاته الطبيعية والاجتماعية باعتدال لا يخل بحق غيره، ولا يعتدى على شؤون الجماعة، ولا يمس القيم العامة، فهى احترام شؤون المجتمع، والتقيد بالصالح العام، أو هى احترام الحقوق الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمع.

وفى ضوء ما سبق فإن الباحث يرى أن مفهوم العدالة الاجتماعية يقوم على عدد من المبادئ تتمثل فى:

١. المساواة وتكافؤ الفرص.
٢. ضمان العلاقة بين الفرد والمؤسسات في إطار احترام حقوق الإنسان.
٣. صيانة الحقوق والواجبات في ضوء المزايا والعيوب.
٤. إشباع الحاجات في ضوء الموارد المتاحة باعتدال.
٥. ضمان عمليات الحراك الاجتماعي لكل أفراد المجتمع.

وتشير العدالة الاجتماعية إلى المجتمع الذى تتحقق فيه العدالة فى كل جوانبه وأشكاله، بدلاً من مجرد الخضوع للقانون وحده، وهى مدى ما يتاح للأفراد والجماعة من معاملة منصفة معادلة للاستفادة من المنافع والخيرات المتاحة في المجتمع. بما يؤدى إلى زيادة احترام الدولة لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وعلى الأخص " تلك الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية بعيداً عن التحيز والمحاباة " [٣].

المحور الثانى : الحقوق التعليمية المتضمنة فى المواثيق العالمية والتشريعات المحلية

(1) David Miller, Principles Of Social Justice, London, Harvard University, Press,1999,p,45.

(٢) أماني جرار، **العدالة: مفهومها ومنطلقاتها**، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٧٧.

(٣) جمعه سعيد تهامي، **مرجع سابق**، ص ٥١ .

إن للتعليم دوراً بالغ الأهمية فى إحداث عملية التنمية الشاملة للفرد والمجتمع، على جميع المستويات، وإيماناً بهذا الدور الذى يلعبه التعليم، فقد أولت المواثيق والإعلانات والاتفاقات الدولية فضلاً عن التشريعات المحلية اهتماماً خاصاً بالتعليم وذلك باعتباره حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان لا يمكن التخلي عنه، ولا تحدث التنمية إلا به.

وسوف يعرض الباحث لهذه الحقوق التعليمية على المستويين: الدولي والمحلى، على النحو الآتي:

أولاً: المستوى الدولي:

١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ م : نص هذا الإعلان فى المادة (٢٦) منه على ما يلى:

١. لكل شخص حق فى التعليم ويجب أن يوفر مجاناً على الأقل فى مرحلتيه الابتدائية والأساسية، ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً .
٢. يجب أن يتصرف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان، كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح بين جميع الأمم.
٣. للآباء على سبيل الأولوية حق اختيار التعلم الذى يعطى لأولادهم [١] .

وبالرغم من أهمية هذا الإعلان إلا أنه لم يحدد لنا نهاية المرحلة الأساسية وجعل الإلزام فقط فى المرحلة الابتدائية.

٢) الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى مجال التعليم ١٩٦٠ م

تعد هذه الاتفاقية من الاتفاقيات المهمة فى مجال الحقوق التعليمية، ويتضح ذلك من موادها التي اشتملت عليها والتي تتناول التعليم على نطاق واسع يفوق ما قامت به الأمم المتحدة فى الإعلان العالمي سالف الذكر.

فإننا نجد فى المادة (١) بند (١) تفسيراً لمعنى كلمة (التمييز) وهو: أى تمييز أو استبعاد أو قصر أو تفضيل على أساس الجنس يقصد منه أو ينشأ عنه إلغاء المساواة فى المعاملة فى مجال التعليم خاصة فيما يتعلق بالحرمان من الالتحاق بأى نوع من أنواع التعليم فى أى مرحلة أو أي مستوى.

وقد ظهر هذا الحق جلياً فى بند (٢) من المادة الأولى التي أشارت إلى شمولية التعليم لجميع الأنواع والمراحل / من حيث فرص الالتحاق والمستوى والنوع والظروف التي يوفر فيها.

---

(١) الأمم المتحدة ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر رسمياً بقرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣)المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، نيويورك وجنيف ٢٠٠٦..

كما تناولت المادة (١/٢) بعض القضايا التي لا تشكل تمييزاً فى إطار مدلول المادة الأولى، ومن هذه القضايا: إنشاء أو إبقاء نظم أو مؤسسات منفصلة لتعليم التلاميذ من الجنسين وتتيح فرصاً متكافئة للالتحاق بالتعليم.

- ✓ توفير معلمين ذوى مؤهلات من نفس المستوى.
- ✓ إنشاء مبانٍ ومعدات مدرسة بنفس الدرجة، وتتيح الفرصة لدراسة نفس المناهج أو مناهج معادلة.

ويرى الباحث أن هذه المادة تراعى الخصوصية الثقافية للمجتمعات، لاسيما المجتمعات المحافظة، أو تلك التي تقدم تعليماً دينياً يقوم على الفصل بين الجنسين.

كما أشارت الفقرة (٣/ ج) إلى عدم السماح بأية اختلاف فى معاملة المواطنين إلا على أساس الجدارة أو الحاجة، وذلك فيما يتعلق بالرسوم والمنح الدراسية والمعوقات.

وقد نصت المادة (٤/ أ) على ضرورة جعل التعليم الابتدائي مجانياً وإجبارياً ، وجعل التعليم الثانوي بشتى أشكاله متاحاً وسهلاً للجميع، وجعل التعليم العالي متاحاً للجميع على أساس القدرات الفردية، وقد أكدت المادة نفسها فى البند (ب) على ضمان تكافؤ مستويات التعليم فى كافة المؤسسات التعليمية العامة وتعادل الظروف المتصلة بجودة التعليم المقدم ونوعيته.

وتناول البند (ج) دعم تعليم الأشخاص الذين لم يتلقوا التعليم الابتدائي أو لم يتموا الدراسة فى المرحلة الابتدائية حتى نهايتها، وتوفير الفرص لمواصلة التعليم على أساس القدرات الفردية.

كما أكد البند (د) على ضرورة توفير التدريب لجميع المشتغلين بمهنة التعليم دونما تمييز.

ويلاحظ الباحث من خلال هذه المادة أن هذه الاتفاقية لم تقتصر فقط على حقوق المتعلم بل شملت أيضاً حقوق المعلم إلى جانب نوعية التعلم وجودته، كما أن فيها إشارة لبعض مشكلات التعليم التي ينبغي علاجها: مثل الأمية، والتسرب.

وجاء بالمادة (٥/ ١ / أ) ضرورة أن يستهدف التعليم تحقيق التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتعزيز احترام حرية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما نص بند (١ / ب) من هذه المادة على ضرورة احترام حرية أولياء الأمور فى أن يختاروا لأبنائهم أية مؤسسات تعليمية غير تلك التي تقيمها السلطات العامة بشرط أن توفر تلك المؤسسات الحد الأدنى من المستويات التعليمية التي تقررها أو لا تقررها السلطات المختصة، كما لا يجوز إجبار أى شخص أو مجموعة على تلقى تعليم ديني لا يتفق ومعتقداتهم.

وقد جاء بالمادة (٥/ ١/ ج) ضرورة الاعتراف بحق الأقليات الوطنية فى ممارسة أنشطتهم التعليمية الخاصة بما فى ذلك إقامة المدارس وإدارتها، فضلاً عن استخدام لغتهم الخاصة، وذلك وفقاً للسياسة التعليمية لكل دولة [١].

٣) العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ م

أبدى هذا العهد الذى وقعت عليه مصر بتاريخ ١٩٦٧/٨/٤ م ا هتماماً ملحوظاً بالتعليم فقد نصت المادة (١٣) منه على: حق كل فرد فى التربية والتعليم، ووجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية، ووجوب استهدف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع فى مجتمع حر.

كما أقر فى الفقرة الثانية من المادة نفسها بما يلى:

١. جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بالمجان للجميع.
٢. تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، وجعله متاحاً للجميع.
٣. جعل التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً للكفاءة.
٤. تشجيع التربية الأساسية وتكثيفها من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية.
٥. العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين فى التدريس.
٦. احترام حرية الآباء فى اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيدها بمعايير التعليم الدنيا[٢] .

مما سبق يتبين مدى اهتمام هذا العهد بالحقوق التعليمية التي تشمل كلا الجنسين مع تحديد أهداف التعليم وتنمية وتحسين الأوضاع التعليمية والمادية للمؤسسات التعليمية.

٤) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ م

---

(١) الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم ، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، في دورته الحادية عشرة ، تاريخ بدء النفاذ: ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٢، وفقا لأحكام المادة ١٤ ،جامعة منيسوتا متاح عبر : http://hrlibrary.umn.edu

(٢) الأمم المتحدة ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمد وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١ (المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ،وفقاً لأحكام المادة ٢٧. ،مرجع سابق ص ٩ .

أشار هذا العهد إلى الحقوق التعليمية بصفة عامة دون تفصيل كما هو الحال فى العهد السابق، حيث أشارت المادة (١٨ / ١) إلى أن التعليم هو أحد الطرق للتعبير عن الانتماء إلى أحد الأديان، كما نصت الفقرة الرابعة من المادة نفسها على: تتعهد الدول الأطراف فى هذا العهد باحترام حرية الآباء والأوصياء فى تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة [١].

وهذا يعكس مدى الضعف الواضح لهذا العهد فى تناول الحقوق التعليمية، فضلاً عن أن الفقرة الرابعة تثير لدى الباحث تساؤلاً هو: ما موقع الدين من التعليم ؟ وهل هذه الحرية تخص التعليم الخاص أم تخص التعليم الحكومي أم كليهما؟

٥) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٨١ م

وقد اتجهت هذه الاتفاقية إلى الحقوق التعليمية للمرأة بشكل خاص، ونصت المادة (١٠) على أن : تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، لكى تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل فى ميدان التربية فيما يتعلق بـ:

أ. شروط متساوية فى التوجيه الوظيفي والمضي والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية فى المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها.

واقع التعليم الأساسي بجنوب الصعيد:

يمكن للباحث أن يقف على واقع التعليم الأساسي بجنوب الصعيد من خلال المؤشرات الآتية:

١. **تمويل التعليم:**

يعد تمويل التعليم من الأسس الرئيسة التي تقوم عليها العملية التعليمية، ويتم في ضوئها تحديد قدرة النظام على الوفاء بمتطلباته وبخاصة في تحقيق أهدافه إلى حد كبير. كما أن درجة التمويل تعكس إلى حد كبير توجه صانع القرار نحو التعليم مقارنة بحجم الإنفاق على الجهات الأخرى ممثلة في خطة موازنة الدولة.

وبالرغم مكن أهمية التعليم باعتباره أساس النهضة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تمويل التعليم الأساسي في مصر يعاني من عدة مشكلات أبرزها:

(١) الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١ (المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦. ،مرجع سابق ص ٢٣ .

١. عدم كفاية التمويل الحكومي المخصص للتعليم. حيث ينخفض الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في مصر مقارنة بالدول الأخرى مثل كندا والولايات المتحدة.
٢. ضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية ويتمثل ذلك في عدم التناسب بين ما ينفق على التلميذ في المرحلة الابتدائية وطالب المرحلة الجامعية، وسوء توزيع الإنفاق الحكومي على المراحل التعليمية استحواذ الإنفاق الجاري على غالبية ميزانية التعليم.
٣. ضعف مساهمة التمويل الحكومي في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ويظهر ذلك في ازدياد نسب التسرب في المناطق الريفية عنه في المناطق الحضرية وارتفاع نسب الأمية في المحافظات الريفية، وتحيز سياسات التمويل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء.
٤. الزيادة السكانية وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
٥. الاهتمام بجودة التعليم من خلال عدة صور منها تقليل كثافة الفصول وزيادة المدارس.
٦. مجموعة من العوامل الاقتصادية منها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة بعض العملات، فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية العالمية. [١]

٢. **كثافة الفصول**:

إن من بين الأمور المهمة التي تحول دون جودة التعليم لاسيما التعليم الأساسي الكثافة العددية المرتفعة داخل الفصول المدرسية، وهذه المشكلة يمكن أن تكشف للباحث عن الوضع المتردي لواقع التعليم الأساسي بجنوب الصعيد؛ فهو واحد من أهم المتغيرات التي تؤثر على جودة التعليم الأساسي والاستفادة من المعلم والأنشطة المدرسية فضلاً عن زيادة الكفاءة الإدارية.

وفي الواقع لا يوجد وصف محدد للصفوف ذات الكثافة العددية، فعادة ما تقاس هذه الكثافة بنسبة " عدد المتعلمين إلى المعلمين، ففي بعض البلاد يعتبر ٢٥-٣٠ طالبا للمعلم الواحد عدداً كبيراً جداً، بينما ترى بلاد

---

[١] – جمهورية مصر العربية، **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، دراسة تطوير التعليم الأساسي، ٢٠١٥، ص ٩٨ – ٩٩ .

– محمود عباس عابدين، **علم اقتصاديات التعليم وإمكانية الاستفادة منه في التربية العربية**، ندوة اتحاد المعلمين العرب: رؤية تحليلية لبعض استراتيجيات التعليم فى الوطن العربى، جامعة الدول العربية ١٠ ١٢ ديسمبر ١٩٩٤م، ص ص ١٢ – ١٣ .

أخرى أن هذا العدد صغير أو عادي بالنسبة إلى المعلمين. والفصل الذي يحوي ٣٥ طالباً يعتبر كبيراً ومثيراً للقلق " [١].

ويُرجع الباحث هذه المشكلة في جوهرها إلى عدة عوامل من أهمها:

١) زيادة عدد السكان.
٢) زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم.
٣) عدم القدرة على بناء مدارس تستوعب الملزمين.

وتنفرد مشكلة ارتفاع كثافة الفصول بأن حلولها اقتصادية في المقام الأول، فيما يمكن التعامل مع المشكلات الأخرى من خلال تدخلات إدارية أو تدريبية أو غير ذلك، وربما لهذا السبب يعتبرها الكثيرون " الخطيئة الأصلية التي نتجت عنها غالبية سوءات نظام التعليم المصري الأخرى " [٢].

كما تتجلى خطورة هذه المشكلة في كونها " تؤثر تأثيراً مباشراً على درجة استيعاب الطلاب، فالعلاقة بينهما علاقة عكسية، فكلما زاد عدد الطلاب في الفصل الدراسي ينخفض الاستيعاب والأداء، ويقل نصيب الطالب من الحصة الدراسية ومن الوقت المخصص للمناقشة مع المعلم داخل الفصل " [٣].

---

(١) إبراهيم محمد موسى محرزي، أثر استراتيجية مقترحة لتدريس الرياضيات في الفصول ذات الكثافة العددية على التحصيل الدراسي والميول الرياضية لدى طلاب المرحلة المتوسطة، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مج٣٣، ع٩، سنة ٢٠١٧، ص١١.

(٢) مصطفى محمد عبد الله قاسم، كثافة الفصول في المدرسة الابتدائية المصرية بين الخبرات الدولية والقيود المحلية دراسة تحليلية، **مجلة عالم التربية**، ع ٢٩، س١٠، القاهرة: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٩، ص٢٧٢.

(٣) مكتب التربية العربي لدول الخليج، تطور المؤشرات الأساسية الكمية في التعليم بدول الخليج، **مجلة رسالة الخليج العربي**، ع ٣٧، س ١١، ١٩٩١، ص ص ١٣٥- ١٣٦.

٣. **تعدد فترات اليوم الدراسي**: Double-session Schooling

يعد مؤشر تعدد فترات اليوم الدراسي من المؤشرات المهمة التى يمكن أن تكشف نسبيا عن واقع التعليم الأساسي بمحافظات جنوب الصعيد ، فتعدد فترات اليوم الدراسي يمثل إحدى البدائل التى يلجأ إليها النظام التعليمى لمقابلة عدم القدرة على تحقيق الاستيعاب الزمنى لجميع المتعلمين من خلال توفير الأبنية المدرسية الكافية لأعدادهم .

ونظراً لقلة الاعتمادات المالية المتاحة فقد اعتمدت مصر نظام الفترتين، ونظام إنشاء الفصول الإضافية بالمدارس على حساب المساحات المخصصة للأنشطة التربوية والرياضية، وهو أمر انعكس بالسلب على نواتج العملية التعليمية، وقد أدى هذا الوضع إلى عديد من السلبيات من أهمها:

١) استهلاك المباني المدرسية وعدم القدرة على صيانتها.
٢) انخفاض قدرة التلميذ على التحصيل.
٣) إجهاد المعلم نتيجة العمل أكثر من فترة دراسية في اليوم الواحد.
٤) عدم كفاية الأنشطة الرياضية والتربوية التي تهدف إلى العناية بالطفل والاهتمام برعايته صحيا واجتماعيًا ورياضيًا وفنيًا. [١]

٤. **معدلات النجاح والرسوب والتسرب**:

تكمن أهمية مؤشر النجاح والرسوب والتسرب في مدى القدرة على توقع أعداد الطلاب بكل صف من المراحل الدراسية المختلفة، مما يوفر لصانع القرار قدرة تحديد المباني والفصول والخدمات التعليمية المطلوبة.

ويعرف التسرب بأنه " انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم الالتحاق بها وتركه للمدرسة قبل تخرجه فيها، ويعتبر متسربًا كل طالب يترك المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها " [٢].

المحور الرابع معوقات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي بجنوب الصعيد

وقد قسمها الباحث الى خمسة معوقات هي :

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة تطوير التعليم الأساسي، **مرجع سابق**، ص٧٢.

(٢)- Carter Vo Good, (ed) Dictionary of Education, McGraw Hill Books, New York, P 187.

١- معوقات خاصة بالنظام التعليمى

٢- معوقات خاصة بالمدرسة

٣- معوقات خاصة بالاسرة

٤- معوقات خاصة بالمجتمع

٥- معوقات خاصة بالمتعلم نفسه .

المحور الخامس : نتائج الدراسة و مقترحات التغلب على معوقات تحقيق العدالة الاجتماعية بالتعليم الأساسي بالصعيد

أولا :أهم نتائج الدراسة :

١) انخفضت ميزانية التعليم لأول مرة إلى ٩% في الوقت الذي تراوحت فيه خلال السنوات العشرة الأخيرة ما بين ١٠-١٢%.

٢) يظهر من خلال البيان المالي إصرار الحكومة على احتساب المبلغ المخصص للتعليم وفقاً للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعد مخالفاً للدستور الذي حدد للتعليم قبل الجامعي نسبة قدرها ٤% من الناتج القومي الإجمالي.

٣) وصلت نسبة تمويل التعليم وفقاً للناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/٢٠١٧م إلى ١٠٦,٥ مليار جنيه، وهو رقم ضئيل مقارنة بالناتج القومي الإجمالي الذي تصل فيه نسبة التعليم إلى ٢٠٩,٢ مليار جنيه.

٤) عدم مراعاة معدل التضخم والذي وصل في السنة نفسها إلى ٣٢,١%

٥) يستحوذ بند الأجور على نسبة ٧٨% من موازنة قطاع التعليم، فى حين يستحوذ بند شراء السلع والخدمات على نسبة ٧%، في الوقت الذى يحصل البند الأهم وهو بناء المدارس وترميمها وتطويرها على نسبة ١٣%،

٦) تطورت كثافة الفصل في المرحلة الابتدائية التي تتسم بالاطراد المستمر، حيث زادت نسبة الكثافة من (٤٤,٢٨) طالباً في ٢٠١٤/٢٠١٣م لتصل إلى (٤٩,٧٣) طالبا في عام ٢٠١٨/٢٠١٧م.

٧) أما في المرحلة الإعدادية فقد زادت نسبة الكثافة من (٤١,٣٧) طالباً في عام ٢٠١٤/٢٠١٣، إلى (٤٥,٢٤) طالبا في عام٢٠١٧م/٢٠١٨م، مما من شأنه أن يقضى على النوعية التعليمية .

٨) ارتفاع نصيب المعلم من التلاميذ في المرحلة الابتدائية بريف محافظتي سوهاج وقنا، باستثناء محافظة الأقصر التي يرتفع فيها نصيب المعلم في الحضر عن الريف، وهي في كل الأحوال نسب تتأرجح زيادة ونقصاً حول متوسط نصيب المدرس على مستوى الجمهورية وهو (٢٦,٥٦) للابتدائي، و(١٨,٣٠) للإعدادي.

٩) ارتفاع نسب النجاح في البنات عن البنين مما يؤكد قابلية البنات للتعلم.

١٠) –انخفاض نسبا لنجاح في بعض محافظات الصعيد، فقد احتلت سوهاج أدنى نسبة تمثيل للنجاح (٨٤%)للذكور، و(٨٩,٧) للإناث.

١١) بمقارنة هذه النسب بنسبة النجاح في التعليم الخاص(٩٨,٠٠) فهذا يؤكد ضعف تحقق العدالة بين الطلاب في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

١٢) تكشف نسب الاستيعاب الصافي في محافظات جنوب الصعيد عن وجود نسبة كبيرة من المتسربين في هذه المحافظات، الأمر الذي يكاد يقوض جهود العملية التعليمية في مصر.

١٣) لا تعكس معدلات الاستيعاب الصافي النسب الحقيقية للاستيعاب وذلك لأنها لم تأخذ في الحسبان نسبة من لم يلتحقوا بالتعليم أصلا (٢٦,٨%).

١٤) –تؤكد نسبة النجاح بين الذكور والإناث على وجود نسبة لا يستهان بها من الراسبين تصل في بعض الأحيان إلى (١٦%)،الأمر الذي يترتب عليه تسرب هؤلاء الراسبين أو بقاؤهم في المرحلة ذاتها، مما يستهلك الخدمات التعليمية

ثانيا : مقترحات التغلب على معوقات تطبيق العدالة الاجتماعية بالتعليم الأساسي بجنوب الصعيد

١– إنشاء صندوق دعم الخدمات التعليمية الخاصة بالمحافظات الأكثر فقرا وتكون له مخصصات مالية أكثر شمولاً.

٢– رفع نسبة تمويل التعليم التي نص عليها الدستور بما يتناسب مع حجم المشكلات الحقيقية للتعليم الأساسي في مصر عامة ، وفي جنوب الصعيد خاصة .

٣– سن مجموعة من القوانين التي تترجم حقوق الإنسان في التعليم إلي واقع ملموس في ضوء مجموعة من المعايير القانونية التي ينبغي الالتزام بها .

٤– معالجة قضايا المجانية والانتقال بها من العمومية إلي التقنين، وهذا يعنى أن المجانية لا يستفيد بها سوى الفقراء وغير القادرين فقط ، كما ينبغى أن تكون نسبية في ضوء الدخول والنفقات .

٥– توفير الإعانات للطلاب حسب الحالة الاقتصادية وتكون مشروطة بالتفوق الدراسي .

٦– سن وتفعيل القوانين الرادعة للدروس الخصوصية .

٧– إنشاء صندوق لتمويل التعليم بكل وزارة وتوجه موارده الي المناطق الأكثر فقرا بمحافظات جنوب الصعيد .

٨– تخصيص نسبة من أرباح التعليم الخاص للإنفاق علي التعليم الحكومي .

٩- تحديد الأعداد المطلوبة من المعلمين بالتخصصات المختلفة في كل محافظة مع مراعاة عدد المقبولين بكليات التربية بتلك المحافظات .

١٠- إبرام بروتوكول إجباري مفعل للاستفادة من جهود التربية العملية بكليات التربية لمواجهة النقص الحاد في المعلمين بالمناطق النائية ، وفي هذا الصدد يقترح الباحث فرض سنة دراسية كخدمة عامة يقوم بها خريجو كليات التربية الراغبون فى العمل في قطاع التعليم الحكومي .

١١- تفعيل برامج التأهيل التربوي المستمر مع الاهتمام بالرعاية الصحية والمالية للعاملين .

١٢- الاستفادة من خبرات بعض الدول في مواجهة الكثافة العددية المرتفعة من خلال إنشاء فصول افتراضية للصفوف العليا بالتعليم الإعدادي ،مع التوسيع الأفقي والرأسي للأبنية المدرسية.

١٣- اختيار الإدارات المدرسية وفق مبدأ الكفاءة ،مع تقديم التغذية الراجعة عن جهودهم في تحقيق الأهداف التعليمية من عدمها .

١٤- إنشاء هيئة استشارية فعالة بكل مدرسه تتكون من ممثلين للمعلمين والطلاب والآباء تقوم بعدة أدوار ، منها تنظيم المجتمع والمدرسة ، ومواجهة بعض المشكلات الخاصة بالمدرسة خارج أسوارها .

١٥- تفعيل مجموعات التقوية المدرسية عالية الجودة بأجور تتحدد وفق المستوي الاقتصادي للتلميذ.

١٦- تعديل إستراتيجية الامتحانات التي تقوم علي الحفظ والاستظهار فقط ،وتشكيل لجان لوضع الامتحانات في سياق يقيس كل مهارات التعلم .

١٧- الصيانة المستمرة للأبنية القديمة والأجهزة المدرسية ،مع توفير غير الموجود أو المعطل منها ،وذالك بصورة مستمرة .

تطبيق اليوم الكامل والقضاء علي نظام تعدد فترات اليوم الواحد.

أولا : المراجع العربية

١- إبراهيم محمد موسى محرزي، أثر استراتيجية مقترحة لتدريس الرياضيات في الفصول ذات الكثافة العددية على التحصيل الدراسي والميول الرياضية لدى طلاب المرحلة المتوسطة، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مج٣٣، ع٩، سنة ٢٠١٧

٢- أماني جرار، **العدالة: مفهومها ومنطلقاتها**، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

٣- الأمم المتحدة ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اعتمد وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١ (المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ ،وفقاً لأحكام المادة ٢٧. ، .

٤- ـــــــــــ ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر رسمياً بقرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣)المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، نيويورك وجنيف ٢٠٠٦ .

٥- ـــــــــــ، الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم ، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، في دورته الحادية عشرة ، تاريخ بدء النفاذ: ٢٢ أيار/مايو ١٩٦٢، وفقا لأحكام المادة ١٤ ،جامعة منيسوتا متاح عبر : http://hrlibrary.umn.edu

٦- جمهورية مصر العربية، **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، دراسة تطوير التعليم الأساسي، ٢٠١٥

٧- جون رولز، **نظرية فى العدالة**، ترجمة: ليلى الطويل، دمشق: منشورات الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١١.

٨- حامد عمار، **في التوظيف الاجتماعي للتعليم، سلسلة دراسات في التربية والثقافة والعلوم**، ط٢، القاهرة: مكتبة الدار العربية،١٩٩٧.

٩- حسام محمد خضر، نحو آلية إجرائية مفتوحة لتعزيز القدرة المؤسسية للمدارس كمدخل لتحقيق العدالة المجتمعية، **مجلة الثقافة والتنمية** ، ع ٩١ ، كفر الشيخ : دار العلم والإيمان ، ٢٠١٥م.

١٠- سيسيليا براسلافكي، التعليم الأساسي في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: زينب النجار، **مجلة مستقبليات**، ع١٧، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، مارس ٢٠٠١م .

١١- عصام الدين هلال، العدالة التعليمية في مصر في نهاية القرن العشرين: التجاوزات والأمل، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية، **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق،مج٢٠٠٩،٢م .

١٢- عفاف محمد زهو وآخرون، **فلسفة التعليم الأساسي بين النظرية والتطبيق**، بنها: دار أيوب للنشر،٢٠٠١م،

١٣- عمر محمد محمد مرسي ، دور السياسة التعليمية بمصر فى تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٦ م ، دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، م ج ٢٣ ، ع ٨ ، أكتوبر ٢٠١٧ م

١٤- مصطفى محمد عبد الله قاسم، كثافة الفصول في المدرسة الابتدائية المصرية بين الخبرات الدولية والقيود المحلية دراسة تحليلية، **مجلة عالم التربية**، ع ٢٩، س١٠، القاهرة: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ٢٠٠٩

١٥- مكتب التربية العربي لدول الخليج، تطور المؤشرات الأساسية الكمية في التعليم بدول الخليج، **مجلة رسالة الخليج العربي**، ع ٣٧، س ١١،.

١٦- محمود عباس عابدين، **علم اقتصاديات التعليم وإمكانية الاستفادة منه في التربية العربية**، ندوة اتحاد المعلمين العرب: رؤية تحليلية لبعض استراتيجيات التعليم فى الوطن العربى، جامعة الدول العربية ١٠ ١٢ ديسمبر ١٩٩٤م.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Carter Vo Good, (ed) Dictionary of Education, McGraw Hill Books, New York, P 187.

2- Gonzalez, L. , Mathematics Teachers As Agent Of Chang Exploring Teacher Identify And Social justice Through A community, **Journal of Urban Mathematics Education**, vol 1, 2009/7/24

3- Toporek, R. L, **Hand book for social justice in counseling physchology**, New York, Teachers College press, 2006, .

4- David Miller, **Principles Of Social Justice**, London, Harvard University, Press,1999,p,45.

5- Frederique Autin and others , social justice in Education al instiation predicts support for (non) Equality Assessment practices , vol 6 , **The Journal frontiers in psychology** , 4 June 2015 .

6- OCED, Social Justice In The OECD – How Do The Member States Compare? Sustainable governance indicators 2011.

7- Okada Akito , Education refer and Equal opportunity in Japan , journal of international comparative Education **(JICE)** ,2017 .

8- - Carmen B.Moreno , **Employ ability and Disability** : View Challenges towards Equal opportunities social and Behavioral science , vol , 41 , March 2016 .